

رئيس مجلس الادارة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٧

بتاريخ ٢٠١٧/٦/٦

تعديل بعض أحكام مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٧ بشأن إجراءات تعزيز
حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها؛

وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩؛

وعلى القانون رقم (١١٩) لسنة ١٩٥٢ بشأن أحكام الولاية على المال؛ وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع واجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لإدارة البورصة المصرية وشأنها المالية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة وتعديلاته؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاولة شراء الأوراق المالية بالهامش؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦١) لسنة ٢٠١٧ بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٦.

قرر:

ماده (١)

يُستبدل بنصي المادتين الثانية والخامسة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦١) لسنة ٢٠١٧ بالنص الآتي:

{المادة الثانية}

تلزم كافة شركات السمسرة في الأوراق المالية أو شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية أو الشركات والجهات المرخص لها بنشاط أمانة الحفظ بعدم إبرام أيه تعاهدات أو فتح حسابات لعملائها من الأشخاص لا يزيد الطبيعيين إلا من خلال العميل مباشرة، ولا يعتد بالتوكييلات الصادرة لأي شخص أيا كان شكله القانوني في فتح حسابات العملاء وذلك بخلاف العملاء من الأشخاص الطبيعيين الأجانب والمصريين بالخارج فيجوز لهم



رئيس مجلس الإدارة

توكيل الغير في فتح حساباتهم مع الشركات المشار إليها إذا كان عنوان إقامة العملاء بالخارج على أن يكون التوكيل مصدقاً عليه من الجهات المصرية المختصة بالخارج.

وبمراجعة حكم الفقرة السابقة يجوز إجراء عمليات بيع وشراء الأوراق المالية، وإيداع وسحب الشيكات والبنديمة، والإقرار بصحة التصرفات والبيانات، والتصديق على كشوف الحساب، وذلك بتوكيل رسمي خاص أو توكيل رسمي عام على أن يتضمن التوكيل ما يفيد التعامل على حساب العميل لدى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

وفي جميع الأحوال لا يجوز تنفيذ عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش أو التعامل في ذات الجلسة من خلال التوكيل، وذلك ما لم يكن ثمن شراء الأوراق المالية المتعامل عليها في ذات الجلسة مسدداً بالكامل.

وتلتزم الشركات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة بعدم إبرام أية تعاقدات أو فتح حسابات أو فتح الأوراق المالية لعملائها من الأشخاص الاعتبارية إلا من خلال المختص قانوناً بإبرام التصرفات القانونية نيابة عن الشخص الاعتباري أو من يصدر له تفويضاً بذلك.

(المادة الخامسة)

يتم صرف الأرباح أو العوائد التي تقرر الشركات أو الجهات المودعة مركزياً توزيعها على مساهميها أو حاملي أوراقها المالية من خلال الصرف النقدي للعميل بمنفذ الصرف لشركة الإيداع والقيد المركزي بالبنوك، أو وفقاً للطريقة التي يحددها العميل من خلال إحدى الطرق التالية:

١. التحويل على الحساب المصرفي الخاص بالعميل بأحد البنوك.
٢. إصدار شيك مصرفي باسم العميل لا يصرف إلا للمستفيد الأول.
٣. بطاقة الصرف الآلي المخصصة لصرف توزيعات الأوراق المالية.

واستثناءً مما سبق يجوز أن يتم صرف الأرباح أو العوائد المشار إليها لحساب الشركات والجهات المرخص لها بنشاط الشراء بالهامش في حالة توافق الشرطين التاليين:-

أ. كون الأرباح أو العوائد ناتجة عن أوراق مالية مشتراء لحساب عملائها بنظام الشراء بالهامش أو مقدمة كضمان لهذا الشراء.

ب. تضمين العقد المبرم بين الشركات والجهات المرخص لها بنشاط الشراء بالهامش مع العميل نصاً صريحاً باحقيقة الشركة أو الجهة في صرف هذه الأرباح والعوائد عن الأوراق المالية لتخفيف المديونية المستحقة على العميل وفقاً لنظام الشراء بالهامش.

ولشركة الإيداع والقيد المركزي أن تطلب من الشركة أو الجهة طالبة صرف أرباح أو عوائد الأوراق المالية المملوكة لعملائها إلى حسابها وفقاً لأحكام الفقرة السابقة أن تقدم إقراراً موقعاً من الشركة أو الجهة بحقيقة الأوراق المالية المشتراء أو الضامنة وفقاً لنظام الشراء بالهامش المطلوب صرف أرباح أو عوائد عنها لكل عميل من عملائها وأن عدتها للشراء بالهامش مع العميل - أو أي ملحق له - يتضمن أحقيتها في صرف هذه الأرباح والعوائد عن الأوراق المالية لتخفيف المديونية المستحقة عليه وفقاً لنظام الشراء بالهامش .

كما يجوز صرف الأرباح أو العوائد المشار إليها لحساب أمناء الحفظ لصالح عملائها في حال تضمين العقد المبرم بين العميل وأمين الحفظ نصاً صريحاً باحقيقة أمين الحفظ في صرف الأرباح أو العوائد عن



رئيس مجلس الإدارة

الأوراق المالية المملوكة للعميل مع الالتزام بصرفها للعميل وقت طلبها أو إيداعها بحسابه لدى أحد البنوك في يوم العمل التالي على الأكثر لتاريخ صرفها.

ولشركة الإيداع والقيد المركزي أن تطلب من أمين الحفظ طالب صرف أرباح أو عوائد الأوراق المالية المملوكة لعميله وفقاً لأحكام الفقرة السابقة أن يقدم إقراراً موقعاً منه بأن عقد حفظ الأوراق المالية مع العميل المطلوب صرف الأرباح أو العوائد لهم - أو أي ملحق له - يتضمن أحقيبة أمين الحفظ في صرف هذه الأرباح أو العوائد.

مادة (٢)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزي، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالوقائع المصرية.



٤٦٠٧٦

٣

٦٠ ش. محمد الندين ، القاهرة	٢٨ ش. دلعت حرب ، القاهرة
رقم بريدي: ٣١٤٤٣	رقم بريدي: ٢٥١٥٠
تلفون: ٠٢٣٩٠٠٤٣١	تلفون: ٠٢٣٩٧٤٦٩٩
٣٥٣٠٠٤١	٣٥٧٥٢٥٩٣
٣٥٣٧٤٤٦	٣٥٧٥٨٨٠٧
٣٥٣٧٤٤٦	٣٥٧٥٢٥٩٣
٣٥٣٧٤٤٦	٣٥٧٥٢٥٩٣